



PROVISIONAL
S/PV.2588
13 June 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين بعد الألفين والخمسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٣ حزيران / يونيو ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
استراليا		السيد هوغ
بوركينافاسو		السيد كومباوري
بيرو		السيد لونا
تايلند		السيد كاسمري
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		السيد اود وفينكو
الدانمرك		السيد بيرينغ
الصين		السيد فان غوشيانغ
فرنسا		السيد لوييه
مدغشقر		السيد رابيتافيك
مصر		السيد غالي
الهند		السيد فيرما
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		السيد ماكسي
الولايات المتحدة الامريكية		السيد غرومز

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room
DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17213)

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/17222)

تقرير اضافي للأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/17242)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت فسي الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو ممثل ليبيريا الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد كوكا (ليبيريا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت فسي الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، ادعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر اعضاء وفد ذلك المجلس الى شغل مكان على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد سنكلير (فيانا) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر اعضاء الوفد مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في
الجلسات السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو السيد نجومو الى شغل مقعد على
طاولة المجلس .

بناءً على دعوة من المجلس شغل السيد نجومو مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات
السابقة المعقودة للنظر في هذا البند ، أدعو مثلي اثيوبيا ، وافغانستان ، والامارات العربية
المتحدة ، واندونيسيا ، وانغولا ، واوغندا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ،
بنما ، وبوتان ، وبوتسوانا ، وبولندا ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجامايكا ، والجزائر ،
والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ،
والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسرى لانكا ، والسودان ، وسيشيل ، وفانا ،
وغيانا ، وفييت نام ، وقبرص ، والكامبيون ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ،
والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، واليابان ،
واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة من الرئيس ، شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد ظريف (افغانستان) ،

والسيد المصغر (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد كوسوماتما جا (اندونيسيا) ، والسيد
فان دونن (انغولا) ، والسيد اوتونو (اوغندا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد
ماسييل (البرازيل) ، والسيد تسفتكوف (بلغاريا) ، والسيد شودري (بنغلاديش) ، والسيد
كابريرا (بنما) ، والسيد تشرينغ (بوتان) ، والسيد لفوايلا (بوتسوانا) ، والسيد نوفاك
(بولندا) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد بارنييت
(جامايكا) ، والسيد بسايح (الجزائر) ، والسيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ،
والسيد لاوتنشلافر (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ،
والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية

السورية) ، والسيد فونغسي (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية) ، والسيد فون شريند نغ
(جنوب افريقيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ، والسيد مود نجسي (زيمبابوي) ، والسيد
وجيور داني (سرى لانكا) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيدة فونشير (سيشيل) ،
والسيد السموغ (غانا) ، والسيد كران (غيانا) ، والسيد لي كيم تشانغ (فيت نام) ، والسيد
موشوتاس (قبرص) ، والسيد اتكي موبوا (الكامرون) ، والسيد لويس (كندا) ، والسيد
الميركا (كوبا) ، والسيد ابوالحسن (الكويت) ، والسيد كيلو (كينيا) ، والسيد زين
(ماليزيا) ، والسيد العلوي (المغرب) ، والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) ، والسيد نيامدو
(منغوليا) ، والسيد دافان (موزامبيق) ، والسيد فباري (نيجيريا) ، والسيد ديسكوتو
بروكمان (نيكاراغوا) ، والسيد شارل (هايتي) ، والسيد كورودا (اليابان) ، والسيد
الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في
جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان احيط المجلس طما بانسي

تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ حزيران /يونيه ١٩٨٥ من ممثلي بوركينا فاصو ومدغشقر ومصر ،
 فيما يلي نصها :

" نتشرف ، نحن الموقعين ادناه ، اعضاء مجلس الأمن ، ان نرجو من
 مجلس الأمن أن يوجه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس ، الى
 السيد مفانافوشي ج . ماكاتيني ، مدير الادارة الدولية ، والممثل الاول للمؤتمر
 الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة ، بصدد نظر المجلس حاليا في
 البند المعنون " الحالة في ناميبيا " .

وستعم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ، تحت الرمز S/17264 .
 اذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يقر توجيه الدعوة الى السيد ماكاتيني ،

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في السند المدرج على جدول أعماله .
المتكلم الأول هو ممثل اليابان ، ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس
والادلاء ببيانه .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود بادئ ذي
بدء ان اعرب لكم عن شكرى لاتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في مناقشة مسألة ناميبيا . وهي
من اهم المسائل المطروحة امام الامم المتحدة منذ زمن طويل .
وأود ايضا ان اعرب لكم ، سيدى الرئيس ، عن أحر التهانى لتوليكم رئاسة المجلس
لشهر حزيران /يونيه ، وان اثني على الطريقة الباهرة التي تديرون بها اعمال هذا المجلس .
لقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة عددا من القرارات بشأن مسألة ناميبيا ؛
ان دول خط المواجهة وفريق الاتصال والامين العام للامم المتحدة واطراف اخرى ما برحوا
يبدلون جهودا جادة لحل هذه القضية ؛ وهناك بلدان كثيرة ، بما فيها بلدى ، تمارس
ضغوطا شديدة على جنوب افريقيا في مجالات عديدة . ومع ذلك تواصل جنوب افريقيا
احتلالها غير المشروع لنايبيا .

ينبغي أن يتحقق استقلال ناميبيا بارادة سكانها عن طريق انتخاب حر تحت اشراف الأمم المتحدة . ولتحقيق هذه الغاية ، من المحتم أن تنفذ الأطراف المعنية قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) باخلاص .

لقد لقي المجتمع الدولي تشجيعا في صيف ١٩٨٣ طى اثر زيارة قام بها الأمين العام عندما أعربت جنوب افريقيا عن رأيها بأن العقوبات الفنية في طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أزيلت . وفي مطلع ١٩٨٤ وعدت بريتوريا حكومة أنغولا بأنها سوف تستدعي جميع قوات جنوب افريقيا التي كانت موجودة في أراضي أنغولا . ولكن مما يؤسف له ، ان جنوب افريقيا كانت تتخذ في ذلك الوقت تدابير لعاقة حل المشكلة .

أولا - قدمت جنوب افريقيا ما يسمى بمسألة الربط ، بينما كانت تؤكد للجمعية الدولي تعاونها في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وموقف اليابان هو أن حل المسألة الناميبية ينبغي ألا تعترض طريقه أية مسائل غريبة عنه لا تتماشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .
ثانيا - انصح مؤخرا أن الأفرقة العسكرية التابعة لجنوب افريقيا كانت تعمل في شمال أنغولا . وقد دمر هذا الاكتشاف بدرجة كبيرة مصداقية حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بنيتها تنفيذ اتفاق لوساكا .

ثالثا - قررت جنوب افريقيا مرة أخرى - وهي تتحدى الرأي الدولي - تشكيل مسا تدعي انه حكومة مؤقتة في ناميبيا ، ولكن أي بلد لن يصدق تأكيدات حكومة جنوب افريقيا بأن هذه الحكومة انما هي في الواقع

" آلية مؤقتة من أجل الادارة الداخلية للاقليم ريثما يتم التوصل الى استقلال مقبول دوليا لافريقيا الجنوبية الغربية " . (S/PV.2583 ، ص ٩٦)

وكما أخبرت حكومتي الأمين العام ، فان اليابان ترى أن أية تدابير تتخذها حكومة جنوب افريقيا ولا تكون متماشية مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تعتبر باطلة ولاغية .

يظهر تقرير الأمين العام الذي صدر في الأسبوع الماضي (S/17242) الاحباط الذي يشعر به المجتمع الدولي ازايا ما حدث في هذه السنة ونصف السنة . وحكومة بلادي تؤيد كل التأييد النتائج التي تضمنها التقرير .

في ضوء سير الأحداث هذا ، يمكن للمرء أن يستنتج أن طى المجتمع الدولي أن يثابر لبعض الوقت مستقبلا على ممارسة الضغط على جنوب افريقيا حيثما وكيفا كان ذلك ممكنا . كما هو معروف ، لا تحتفظ اليابان بعلاقة دبلوماسية مع جنوب افريقيا . وليس هناك تعاون عسكري أو نووي من أى نوع معها ؛ انها تحظر الاستثمارات المباشرة فيها . ولا تزال تطالب المصارف اليابانية وفروعها في الخارج بأن تمتنع عن تقديم أى قروض لها . فضلا عن ذلك تتخذ تدابير لتطبيق قيود على الاتصالات الثقافية والتعليمية والرياضية مع مواطني جنوب افريقيا بمقتضى قرارات الأمم المتحدة المتعددة . ولا تزال حكومة بلادي تستلقت انتباه جميع المنظمات ذات العلاقة والهيئات التنفيذية في اليابان الى المرسوم رقم (الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والخاص بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا .

ولسوف تواصل اليابان تطبيق هذه التدابير حتى تحصل ناميبيا على استقلالها . وفي هذا الخصوص ، نعتقد أنه لا بد من ممارسة ضغط على جنوب افريقيا بطريقة متضافرة ومشاركة عريضة قدر الامكان من المجتمع الدولي . ان الحوار بين الأطراف المعنية لا يزال أمرا جوهريا من أجل الحل السلمي لمسألة ناميبيا . وتقدر حكومة بلادي كل التقدير الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مختلف البلدان ، وتأمل مخلصا في أن تتكيف من أجل النفاذ من الطريق المسدود الحالي .

ان الذين يعانون بشكل أكبر من المشكلة التي طال أمدها ، هم بطبيعة الحال شعب ناميبيا الخاضع لاحتلال جنوب افريقيا واللاجئون الناميبيون الذين طردوا من بلدهم ، والبلدان المجاورة التي تقبل هؤلاء اللاجئين . لقد قدمت اليابان منذ وقت بعيد مساعدة انسانية لشعب ناميبيا عن طريق صناديق وبرامج تديرها الأمم المتحدة . وسوف تفعّل اليابان ذلك مادامت الحاجة قائمة . فضلا عن ذلك ، عندما يخرج فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الى حيز الوجود ، سوف تقدم اليابان مختلف أشكال التعاون . وبعد تحقيق استقلال ناميبيا لن تدخر اليابان أى جهد من أجل تقديم التعاون الاقتصادي والفني الثنائي خلال فترة بناء الدولة .

وأخيرا ، أود أن أؤكد انه رغم أن نهاية ما كان يمثل منذ وقت طويل مسعى من أجل استقلال ناميبيا لا تبدو واثقة في الأفق الآن ، فاننا سوف نتوصل الى تحقيق الهدف المشترك

بكل تأكيد ، وذلك اذا ما واصل المجتمع الدولي العمل بروح الاجماع والتعاون . وفي هذا السياق تأمل اليابان في أن تتم هذه الدورة الحالية لمجلس الأمن بطريقة بناءة ، وأن تتمخض عن خطوة الى الأمام لحل مسألة ناميبيا المحزنة هذه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا ، الذي أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس، والى أن يدلي ببيانه .

السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم - سيدى الرئيس - وأعضاء المجلس الآخرين على الشرف الذى أوليتموه لوفدى بموافقتكم على طلبنا الاشتراك في هذا الاجتماع الهام الخاص بمبحث مسألة ناميبيا . تلتزم بلادى التزاما شديدا بالكفاح من أجل حرية ناميبيا . انها قضية عادلة من الوجهة الأخلاقية ، كما ان انشاء ناميبيا حرة هو أمر أساسي لاجلال السلم والاستقرار طويلي المدى في الجنوب الافريقي . وبالإضافة الى ذلك ، ترى ماليزيا في السنوات الأخيرة بعدا جديدا لمسألة استقلال ناميبيا . اننا نرى هذه المسألة باعتبارها رمزا لجهود المجتمع الدولي لضمان سيادة القانون على القوة الفاشمة ، وسيادة الدبلوماسية على تأكيد المصالح الوطنية ، في عالم بدأ فيه مد الانحراف والهزء بالقيم وانعدام القانون والتهجم على هيكل الطابع الدولي الهش ما ينذر بالسوء .

ولهذه الاسباب ، فلقد كان شرفا لماليزيا ان يختارها الاجتماع الوزاري الاستثنائي الاخير لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي لحضور الاجتماعات الحالية لمجلس الأمن . ولسوء الحظ ، وبسبب اعمال اخرى ملحة لا يمكن تجنبها ، لم يتمكن وزير خارجية بلادي من الحضور هنا شخصيا ، وهو يأسف لذلك . ولهذا فقد حظيت بشرف الاشتراك في هذه المناقشة . ويسعدني بصفة خاصة ان اقوم بذلك لرؤيتكم ، سيدي ، بوصفكم دبلوماسيا قديرا ومحنكا ، ووزير خارجية بلد ديمقراطي وغير منحاز تربطه ببلدي صلات وثيقة ، ترأسون مداوات المجلس . وهل لي ، سيدي الرئيس ، رغم ان ماليزيا ليست عضوا في المجلس ، ان اعرب عن اعجابي الكبير بالاسلوب القسم بدرجة فائقة من التفاني والكفاءة والفعالية الذي قاد به سلفكم ، السفير كاسمري ممثل تايلند ، أعمال المجلس لشهر أيار/مايو .

ان كون مسألة ناميبيا ما فتئت معروضة على المنظمة منذ انشائها لهو تعقيب محزن على أحوال الامم المتحدة نفسها . ان الحقائق معروفة تماما ولا تحتاج الى تكرار في هذا المجلس ، ولهذا ساقصر ملاحظاتي على سؤالين اساسيين .

اولا ، هل يعتقد المجلس ان جنوب افريقيا جادة في تنفيذ القرار ٤٣٥

(١٩٧٨) ، الذي اتخذ منذ حوالي ثمانية اعوام ؟

وثانيا ، ان لم يكن الامر كذلك ، فماذا يعتزم المجلس ان يفعل ازاء ذلك ؟

ما الذي يحتاج اليه المجلس ليتصرف ؟

ولعلي اضيف سؤالين اخرين يتعين على المجلس ان يفكر فيهما : الام يتوقع

المجلس من شعب ناميبيا ان ينتظر لينال حريته ؟ وماذا يتوقع المجلس من الشعب

الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تعترف بها الامم

المتحدة نفسها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ان يفعل في هذه

الاشياء ؟

أسود الآن الى السؤالين الاساسيين اللذين طرحتهما اولا : هل جنوب افريقيا جادة ام هي تتلاعب بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو قرار كما تذكرين قد اكده الجميع في هذا المجلس بوصفه الاساس الوحيد لاجاد تسوية سلمية ؟ انني ارى ان سجل جنوب افريقيا يعطينا اجابة واضحة تماما . فهو سجل حافل بالقمع الداخلي وزعزعة الاستقرار الاقليمي بغية ايجاد تسوية سياسية داخلية ترضي اهدافها الخاصة ، ألا وهي استمرار السيطرة السياسية على ناميبيا ، واستمرار استغلال مواردها الغنية ، واستمرار الهيمنة على الجنوب الافريقي بقوة السلاح لضمان الابقاء على سياساتها القائمة على الفصل العنصرى . وبهذه الممارسة ، تستغل جنوب افريقيا طعما معيناً هو هدف استراتيجي لا يخصها هي ، ولكنه يمكنها من أن تقف في صف واحد مع اوطد حلفائها وان تخرب خطة التسوية الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

هل احتاج الى مزيد من التفصيل ؟ حتى اولئك الذين يشعرون بتعاطف مع نظام جنوب افريقيا لاسباب اقتصادية واستراتيجية وعاطفية ، ينبغي ان يعلموا ان سياستها المتبعة في ناميبيا تقوم على الارهاب المنتظم والمضايقة والتخويف والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب ، نعم ، التعذيب - وكل هذه الامور موثقة تماما من جانب مراقبين محايدين ، بما فيهم مراقبون من المنظمات الكنسية . وهل يخفى على احد ان جنوب افريقيا ، وهي دولة صناعية لها اصدقاء اقوياء ، تشن حملة زعزعة استقرار ، بما في ذلك غزو الدول المجاورة واحتلالها ، وغارات تقوم بها قوات المغاوير ، وعمليات الاغتيال والدعم العسكرى والسوقي لاعمال التخريب والارهاب التي تقوم بها المجموعات المنشقة ، بل هجمات التخريب المباشرة والضغط الاقتصادي ؟

وعلاوة على ذلك ، فان الحالة في ناميبيا فريدة في عدة جوانب . أولا ، ان كل الدول الاعضاء ، تمشيا مع الموقف الذى اتخذته محكمة العدل الدولية ، باستثناء وحيد هو جنوب افريقيا ، تعتبر احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي . ولعلي اضيف بين قوسين انه لو كانت فتوى المحكمة قد جاءت خلافا لذلك ، لما امسكت جنوب افريقيا

واصدقاؤها عن التباهي بالتزام حكم القانون ثانيا ، بالرغم من جميع تعقيدات الحالة وهي غالبا تعقيدات مصطنعة ، فان هناك خطة تسوية معدة اعدادا دقيقا في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويجدر بنا ايضا ان نذكر انفسنا في هذه المرحلة - او ان نذكر من ينتحلون الاعذار لجنوب افريقيا - ان نظام جنوب افريقيا ليس نظاما ديمقراطيا ، وان نظام جنوب افريقيا دكتاتوري عند ما يتعلق الامر بالسود في جنوب افريقيا الذين يبلغ تعدادهم ٢٢ مليونا ، والذين يشكلون حوالي ٨٥ في المائة من سكانها . وهو ايضا نظام وحشى ، وعنصرى ، وعلى نقيض ما يدعيه ، فهو يمثّل الانتفاء التام للقيم الغربية المتعدينة .

اذا ما بدا انني استمرسل في الحديث ، فذلك لانني اردت ان اظهر انه مهما كان القانون ، ومهما كانت الفرصة للتسوية ، فانه من طبيعة نظام جنوب افريقيا ان يعارض اي تسوية لا تصون موقفه المتميز في الجنوب الافريقي . ولهذا تثير جنوب افريقيا كل سبل العرقلة امام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ولهذا تلجأ الى كل سبب الاستفزاز ، واخر امثلتها الحكومة المؤقتة المزعومة ، على امل ان تتخلى الاطراف الاخرى في خطة التسوية عن تلك الخطة . وفي الاعوام التي اعقبت عام ١٩٧٨ ، تمت ازالة معظم العقبات بفضل الدبلوماسية البارعة للأمين العام وبعض اعضاء هذا المجلس وكذلك ، واشدد على هذا - بفضل الصبر وحسن النية اللذين اظهرتهما سوابو ودول خط المواجهة الاخرى التي رفضت ان تسمح لنفسها ان تنساق للاستفزاز . الا ان جنوب افريقيا اثارت في نهاية المطاف مسألة الربط المزعومة التي هي بالفعل مطلب غريب . وحتى ضد ما يبدو ان تلك العقبة يجرى التغلب عليها ، لا تلبث جنوب افريقيا ان تتخذ موقفا اشد تصلبا ومغالاة وغطرسة .

اود ، بعد اذنكم ، ان استطرد قليلا بشأن مسألة الربط الشائنة . ففي كل السنوات منذ اثيرت هذه المسألة ويجدر التأكيد على انها انما اثيرت بعد ان كان التفاوض على خطة التسوية قد اكتمل وتمت الموافقة عليها - لم يكن هناك اي مسوغ ، ولا

حتى اية محاولة جادة لتسوية اثاره هذه المسألة على اى وجه . وهذا لانه ليس هناك في الواقع اى مسوغ . فذلك لم يكن في الواقع الا ممارسة سافرة للقوة الغاشمة . فليس هناك حتى مجرد تظاهر بأن القوات الكوبية تمثل تهديدا لجنوب افريقيا . بل على النقيض من ذلك ، ان جنوب افريقيا هي التي غزت انغولا . وهنا نجد فعلا السفاح الذى يقول ان ضحيته لا ينبغي ان تكون لديها الوسائل الكفيلة بحمايتها . فهناك جنوب افريقيا ، البلد الذى يعترف الجميع انه يحتل ناميبيا بصورة غير شرعية ، ويعترف الجميع انه غزا انغولا وانه ، بالأسس القريب في ٢١ أيار/مايو قام بمهمة تخريب اقتصادى في عمق الاراضي الانغولية . ها هو هذا البلد يحاول ان يعملي شروط التسوية (والامر الغريب حقا هو ان البعض على استعداد لان يتقبل النظر في هذا المطلب المشين بل على استعداد لان يشجعه ويحرض عليه . واذا ما وجد تبرير لمسألة الربط ، فماذا سيأتي بعد ذلك ؟ ربما سيزعم ان الحكم في انغولا ليس تعدديا على نحو كاف ؟ أو ان انغولا تحافظ بصورة غير مقبولة على علاقات وثيقة مع هذا البلد أو ذاك ؟ لقد تكلم ممثل جنوب افريقيا بصراحة في بيانه امام المجلس في ١٠ حزيران/يونيه ، عن ضرورة ان يمارس شعب انغولا - وكرر ، شعب انغولا - حقه في تقرير المصير . الا تتضح من ذلك ماهية العقبة المقبلة ؟

لذلك لا بد أن يكون واضحا أن هذا الربط المزعوم هو ذريعة تستخدم كوسيلة لتحقيق هدف جنوب افريقيا ، ألا وهو التسوية الداخلية لمسألة ناميبيا على النحو الذى يروى لها .

لذا لا بد للمجلس - وكل عضو في المجلس - أن يوضح ما هو هدفه . هل هو ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير ؟ أم انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ؟ أم الاستمرار في حماية نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ؟ أم أنه يمثل في ظهور نظام جديد أكثر قبولا من الناحية الايدولوجية في ناميبيا ، وربما في أنغولا ؟

اننى أدرك أن العالم معقد جدا ويوجد في هذا المجلس دبلوماسيون محنكون جدا . اننا جميعا نفهم حقائق السلطة والمصلحة الوطنية والأهداف الاستراتيجية . وأفهم أن الحوافز لا تكون في كثير من الأحيان خالصة ، وان الأهداف ليست دائما سهلة المنال . بيد انه يتعين على هذا المجلس ألا يسمح للحنكة أن تتحول الى سفسطة . واذا كان ثمة شيء تناصره الأمم المتحدة فإنه يتعين عليها أن تناصر بعض المبادئ . لذلك فالسؤال الذى يتعين الرد عليه هو : هل حقوق الشعب الناميبى الذى عانى الكثير جدا ولفترة طويلة جدا ، مجرد حقوق ثانوية أمام بعض الأهداف الاستراتيجية ؟ اذا كان الأمر كذلك فما هي اذن القيم التى نجاهر بها فيما يتعلق بالحرية وتقرير المصير والمساواة وحقوق الانسان ؟

لذا فان الاجتماعات الراهنة تعتبر حيوية في تحديد موقف هذا المجلس - وكل عضو فيه - من هذه المسألة المبدئية الأساسية . ماذا سيفعل المجلس اذا المراقيل التى تشيرها جنوب افريقيا عن عمد ، اذا سجلها في المراقبة والتلصق وانتحال الذرائع ؟ لقد اتخذ المجلس بالفعل زها ٢١ قرارا بشأن ناميبيا . وقد أعلن المجلس ، من بين أمور أخرى ، أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، وانه لا بد لجنوب افريقيا أن تنسحب فوراً من الاقليم ، وكان ذلك في عام ١٩٦٩ . وادان قرار حكومة جنوب افريقيا باجرا انتخابات في ناميبيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ لانه يتناقض مع قراراته السابقة ، وكان ذلك في عام ١٩٧٨ . وقد كثر المجلس مطالبته لجنوب افريقيا بالتعاون مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ القرارات ٣٨٥ (١٩٧٨) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لدرجة أنه نبه جنوب افريقيا :

" الى أن عدم قيامها بذلك سيحمل مجلس الأمن على أن يجتمع فوراً لاتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع منه ، لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر " (القرار ٤٣٩ (١٩٧٨) ، الفقرة ٦) .

وكان ذلك في عام ١٩٧٨ . وقد أدان جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ورفض اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل غير ذات صلة ودخيلة ؛ كان ذلك في عام ١٩٨٣ . وأخيرا في الشهر الماضي ، بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا باسم المجلس أعلن فيه أن :

" أعضاء المجلس يدعون ويرفضون أى اجراء من جانب واحد تتخذه جنوب افريقيا ويؤدي الى تسوية داخلية خارج اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك باعتباره اجراء غير مقبول ، ويعلنون أن انشاء ما يسمى حكومة مؤقتة نسي ناميبيا يعتبر لاغيا وباطلا " (S/17151) .

انني أستغرق وقت المجلس في استعراض الموقف الذي اتخذه على مر ١٦ عاما تقريبا لكي أسأل : وماذا الآن ؟ وماذا يمكن للمجلس أن يقول أكثر من ذلك ؟ فالكلمات بعد كل هذا لا بد وأن تكون مفيدة وتعني شيئا ما ، والمجلس ، ان جاز لي القول ، لم يبق في جميعته كلمات . أما اذا كان المجلس سيكتفي باعادة التأكيد والتكرار واعادة التحذير ولاشيء غير ذلك ، ان ، مع احترامي لهذا المجلس ، فان المناقشة الحالية ليست الا ممارسة عقيمة . أما وقد بينت موقف المجلس المبدئي مرارا وشهدنا ردود جنوب افريقيا التي تنم عن الازدراء والعجرفة فاني أتساءل مرة أخرى ما الذي يحتاج اليه المجلس حتى يتصرف ؟

ان التطورات التي حدثت على مر السنين السبع الماضية أوضحت دون أدنى غموض أن جنوب افريقيا لن ترتقي الى مستوى التقيد بأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ما لم تستخدم معها وسائل ضغط جديدة . ولا بد لي أيضا أن أعيد الى الاذهان أن التسوية الدولية الواردة في ذلك القرار لم تكن ثمرة حسن نية جنوب افريقيا ونتيجة الاقناع الودي واللطيف ، انما كانت حصيلة جهود دبلوماسية قوية ونضال مرير للمناضلين الشجعان

من أجل الحرية في ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان النوايا الحسنة والامال الطيبة بل حتى كلمات الادانة القوية لن تحرك جنوب افريقيا قيد أنملة . فهل يقوم المجلس أخيرا بإرسال اشارة تدلل على انه يعني ما يقول ؟ وهل يتخذ المجلس أخيرا اجراء حاسما يشتمل على الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ؟

أما اذا لم يفعل المجلس ذلك فما الذي يتوقع من سوابو ومن الشعب الناميبى أن يفعلوا ؟ انني آمل ألا يلجأ أعضاء المجلس الى الوسيلة الواهية المتمثلة في شجب العنف ومعاملة الضحية والمعتدى على قدم المساواة ، والى مجرد الاشارة الى روح الميثاق التي تلتزم بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . اننا جميعا نريد السلم ، بيد أنه من غير المناسب لنا أن نجلس هنا في رحاب هذه القاعة الفخمة ونتحدث الى سوابو والشعب الناميبى عن التسوية السلمية بعد كل هذه السنوات من المعاناة والضيق التي مرا بها وبعد كل النية الحسنة والصبر اللذين تحليا بهما ، الا اذا كان بوسعنا أن نظهر لهما بأن الحل السلمي يمكن بالفعل تحقيقه وأننا على استعداد للقيام بعمل حاسم لجعله ممكنا .

ان أعضاء الأمم المتحدة يحتفظون لأنفسهم بحق الدفاع عن النفس ، وهو حق يوصف بأنه حق أصيل ، والواقع انهم يمارسون بالفعل ذلك الحق سواء أقر مجلس الأمن تلك الممارسة أو لم يقرها . ان كفاح الشعب الناميبى بقيادة سوابو من أجل الاستقلال وتقرير المصير قد اعترفت به الأمم المتحدة نفسها بوصفه حقا مشروعا . فلماذا ان ينكر على سوابو الحق في خوض كفاحها بشتى الوسائل الممكنة ، ما لم يكن بوسع المجلس أن يشهد انه تتوفر لديه الارادة والوسائل الكفيلة بتنفيذ خطة التسوية السلمية الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ ان الشعب الناميبى ينكر عليه حقه الأساسي في الحرية والاستقلال ؛ ويتعرض للارهاب والمعاملة الوحشية والاهمال والتعذيب والقتل . فما الذي يتوقعه المجلس من هذا الشعب أن يفعله اذا لم يكن بوسعهم أن يعطيه الأمل الحقيقي ؟ ان أحد رؤساء الولايات المتحدة قال ان من يجعلون التغيير السلمي مستحيلا يجعلون التغيير عن طريق العنف متعذرا الاجتناب . ونحن نقول ان أولئك الذين يجعلون التغيير السلمي مستحيلا في الجنوب الافريقي لا بد وأن يتحملوا تبعه ذلك .

لقد تناول وفدى هذه المناقشة بروح من الجدية ، بل ان جازلي القول بروح من الأمل في أن مجلس الأمن سيتجاوز أخيراً نطاق كلمات التأكيد والادانة ، وانني أسلم بأن المجلس قد ذهب بالفعل الى أبعد شوط في ذلك السبيل . ان مسألة ناميبيا تتيح في الواقع للمجلس فرصة لرفع الاجفاف عن الشعب الناميبى للاسهام في تحقيق السلم الدائم في الجنوب الافريقي ، وعكس الاتجاه المشؤوم الذى نشهده حالياً الابتعاد عن النهج متعدد الأطراف . فالقضية عادلة ، والحالة ملحة ، وخطة التسوية العملية موجودة . ونجاح مجلس الأمن في ذلك ستكون له ابعاد عالمية . وانها لصلاة وفدى أن يقوم المجلس الان باتخاذ عمل حاسم وأن يبدأ السير على ذلك الدرب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد هوغ (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي
اغتباط استراليا الخاص أن ترحب بعضوزميل في الكمنولث في مقعد الرئاسة . انكم ،
سیدی ، تمثلون شعبا نشاطره الاخلاص للحرية والديمقراطية وللعبة الكريكييت . أود
أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قامت به صديقتنا وجارتنا تايلند ، سواء
كان ذلك على يد وزير خارجيتها الموقر مارشال الجوا الأعلى سيدهي سافيتسيلا ، أو
على يد ممثلها الدائم السيد بيرابونغسي كاسمسي .

ويرى وفد استراليا أن من المناسب والسليم أن يجتمع مجلس الأمن في هذا
الوقت لمناقشة الحالة في ناميبيا . لقد انقضى ١٩ شهرا منذ أن نظر مجلس الأمن في
أمر عدم تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واعتمد القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) . ولعل هذه
الحقيقة وحدها تبرر اجتماع المجلس للنظر من جديد في الحالة في ناميبيا .

والآن فان قرار جنوب افريقيا بانشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا يعطي طابعاً
عاجلاً للمسألة . ان هذا القرار الذي اتخذ رغم الادانة العالمية من قبل المجتمع
الدولي ، يشكل تحدياً مباشراً للأمم المتحدة ويعطي خلفية قاتمة لجلساتنا .

ان استراليا على التزامها التام بتنفيذ خطة الأمم المتحدة على النحو السوارد
في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وماهرحنا مقتنعين بأن خطة الأمم المتحدة
تشكل الوسيلة الفعالة الوحيدة لتحقيق استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية . وعند اعتماد
خطة الأمم المتحدة قبلتها جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، ومع ذلك
فانها لم تنفذ حتى الآن . ويقع اللوم هنا على وجه التحديد على حكومة جنوب افريقيا
التي ما فتئت تتعلل بشتى العلل للمراوغة وللتراجع عن تعهداتها .

ان سجل جنوب افريقيا حتى الآن لا يبعث على الثقة في سلامة نيتها . فهي
من جهة تبتدي استعدادها للتفاوض ، ومن جهة أخرى تمارس سياسات زعزعة الاستقرار
الاقليمي مما يؤدي الى معاناة وصعوبات شديدة لسكان دول خط المواجهة . وقد
كادت أن تقبل الترتيبات النهائية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ولكنها سرعان ما أعلنت

ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد أعطت الانطباع بالمرونة عندما وافقت على الاشتراك في مفاوضات لوساكا في عام ١٩٨٤ ولكنها مرة أخرى أعادت احراز أى تقدم بسبب عملية الربط هذه . وأبرمت اتفاقا مع أنغولا لسحب قواتها من أنغولا ، ولكنها الآن ، كما أوضح الممثل الدائم لجنوب افريقيا في بيانه في ١٠ حزيران / يونيه ، تنتحل لنفسها الحق في ارسال قواتها المسلحة الى الدول المجاورة .

ان موقف حكومة استراليا بشأن كل هذه الأمور واضح تماما : اننا نرفض الربط كشرط مسبق لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ونندد بغارة جنوب افريقيا الأخيرة على أنغولا الشمالية .

في عام ١٩٧٨ في أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أنشأت جنوب افريقيا ادارة في ناميبيا تسمى بـ " المؤتمر المتعدد الأحزاب " . وهذه الهيئة كانت موضع ادانة عامة شاملة على الصعيد الدولي ومحل رفض الشعب الناميبى . ويبدو أن جنوب افريقيا لم تتعظ بعد أن رفضت دعوتها بجفأ ، بل هي ماضية الآن في سبيل انشاء كيان وهمي آخر .

ووجهة نظر استراليا حول ذلك واضحة أيضا كما أعرب عنها وزير خارجية استراليا السيد هايدن في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٥ عندما رفض رفضا قاطعا أى محاولة لانشاء ادارة داخلية . وكرر السيد هايدن الاعراب عن ايمان حكومة استراليا بأن أية محاولات لنقل السلطة في ناميبيا لا تتفق وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تعتبر لاغية وباطلة . وأعرب عن قلق الحكومة البالغ ازاها تصميم حكومة جنوب افريقيا على المضي في انشاء هذه الحكومة الانتقالية .

ورحب وفدى بحقيقة أن هذا المجلس ، استطاع أن يعرب ، على يد رئيسه في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، عن ادانته ورفضه للاجراء الذى اتخذته جنوب افريقيا من جانب واحد ، والذي من شأنه أن يؤدي الى تسوية داخلية خارج نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأن يعلن أن ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا يعتبر لاغيا وباطلا .

نود أيضا أن نشيد بالسيد الأمين العام لمحاولاته ثني حكومة جنوب افريقيا عن
المرضي في أية أعمال تتعارض مع القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) .
كما أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/17242 ولا لزامه
المتفاني بتنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ان وفد بلادي قد استمع باهتمام بالغ الى البيانات التي القيت حتى الآن في
هذه المناقشة . وبوصفنا عضوا في مجلس ناميبيا فقد اشتركنا أيضا في سلسلة الجلسات
العامة الطارئة التي عقدت في فيينا في الفترة من ٣ الى ٧ حزيران /يونيه . ونحن
ندرك تماما كنه الشعور السائد في المجتمع الدولي ازاى سياسات جنوب افريقيا . ربما
هناك بعض الاختلافات في النهج ، ولكن هناك اتفاقا أساسيا على الأصول .
وقد وافق مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة على الالتزام بقرار مجلس
الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأدانا الاجراء الذى اتخذه جنوب افريقيا من جانب واحد
والذى يؤدي الى تسوية داخلية خارج نطاق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وحث جنوب
افريقيا على أن ترقى الى مستوى ادعائها بالالتزام بخطة الأمم المتحدة وأن تتخذ
الخطوات الضرورية لتنفيذها في أقرب وقت ممكن .

وأعتقد اننا نوافق جميعا على انه يتعين على المجلس ان استمرت جنوب افريقيا
في اعاقة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أن يجتمع مرة أخرى للنظر في اعتماد التدابير
الضرورية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وبالنظر الى كثرة المواضيع التي تتفق فيها كلمة المجتمع الدولي كله ، علينا أن
نحرص على عدم اعطاء حكومة جنوب افريقيا أى مدعاة لتفسير بعض الفوارق في مواطن
التشديد على أنها تشكّل خلافات في الرأى بصدد سياسات وأعمال جنوب افريقيا . وعلينا
جميعا أن نرسل رسالة واضحة قوية موحدة لا لبس فيها بأن المجتمع الدولي يطالب
باستقلال ناميبيا في أقرب وقت ممكن وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
 (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحو لي في مستهل كلمتي أن أرحب بكم ، سيدي ،
 في منصب رئيس مجلس الأمن . ان مجلس الأمن يجد فيكم قائدا جديدا محنكا و دبلوماسيا
 مؤهلا تأهيلا رفيعا .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن امتناني لوزير خارجية تايلند ولعمثلها
 الدائم على ادارتيهما القديرتين لأعمال المجلس في الشهر الماضي .
 يستأنف المجلس مناقشة مسألة القضاء العاجل على الاستعمار والعنصرية في
 ناميبيا في وقت تحتفل فيه الأمم المتحدة بأحداث ذات أهمية بالغة : وأقصد الذكرى
 الأربعين للانتصار على الفاشية الهتلرية ، ذلك الانتصار الذي أسهم في تحقيقه الاتحاد
 السوفياتي اسهاما حاسما ؛ والذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، والذكرى الخاصة
 والعشرين لاعتماد منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويوم تحرير افريقيا .
 منذ حوالي عقدين مضيا أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا لادارة
 ناميبيا ، وطالبت بمنح الاستقلال غير المشروط لشعب ذلك البلد . ومع ذلك ، لاتزال
 مشكلة ناميبيا مطروحة أمام الأمم المتحدة بوصفها أكثر مشاكل القضاء على الاستعمار في
 افريقيا حدة .

وليس من قبيل الصدفة أن وزراء خارجية مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز
 الذين اجتمعوا في دورة طارئة في نيودلهي ، قد طالبوا بعقد اجتماع عاجل لمجلس
 الأمن التابع للأمم المتحدة لاستئناف نظر مسألة ناميبيا ولضمان تنفيذ قراراته في هذا
 الشأن ، لاسيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونفس الطلب قدمته المجموعة الافريقية . وحضر ممثلون ذوو مستوى عال من الكيـسـر من بلدان عدم الانحياز للاشتراك في أعمال المجلس . وعند مخاطبة مجلس الأمن تكلم رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، السيد سام نجوما ، ووزراء خارجية الدول الافريقية ، بمنتهى الوضوح ، عن تصميم شعب ناميبيا وفيره من شعوب افريقيا على تحقيق التحرير الكامل والاستقلال الاصيل لناميبيا . وما من شك في أن هذا الهدف سيتحقق آيا كانت العقبات التي يضعها في طريقه الاستعماريون في بريتوريا ومن يدعمونهم .

لقد انقضت سبع سنوات تقريبا منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ضمنه خطة للانتقال السلمي بناميبيا الى الاستقلال . وبين التقرير الذي قدمه الأمين العام الى مجلس الأمن ، عن حق ، أن موقف جنوب افريقيا يجعل من الاستحيل البدء بتنفيذ خطة الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، ونتيجة للقرار الأخير الذي اتخذته جنوب افريقيا بانشاء ما يسمى الحكومة المؤقتة في ناميبيا ، تضاعفت المصاعب القائمة بدرجة أكبر واكتسبت طابعا جديدا . وانه لمن السذاجة أن نفترض أن جنوب افريقيا استطاعت بمفردها ولعدة عقود تقويض عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا ومقاومة ارادة ومطالب المجتمع الدولي برمته والاعتداء على البلدان الافريقية والتصرف بوقاحة وتحد ازاها وازاء مجلس الأمن والامم المتحدة في مجموعها .

وما كان بوسع بريتوريا أن تواصل تلك السياسة يوما واحدا لولا موازنة حمايتها الغربية ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة . ان الفارة الأخيرة الشبيهة بغارات قتل ع الطرق التي قام بها جنوب افريقيون على أنغولا في مقاطعة كابيندا تبين مرة اخرى ، بوضوح ما بعده وضوح ، الطابع العدواني المفاخر لتصرفات نظام بريتوريا ازاء جيرانه الافريقيين . وان الولايات المتحدة على وجه التحديد ، ومعها جنوب افريقيا ، هي التي تنتهك القرارات الواضحة لمجلس الأمن ، وتواصل التشبث بالربط بين استقلال ناميبيا ومساءلة انسحاب الأميمين الكوبيين من أنغولا . وقد ذكر جميع المتكلمين تقريبا في مجلس الأمن أن هذا الربط لا أساس له ، وينوا زيفه .

ولكن ، وكما يتبين من بيان وزير خارجية الولايات المتحدة في ١٦ نيسان /ابريل من هذا العام ، لا تزال ادارة الولايات المتحدة تجعل منح ناميبيا استقلالها مرهونا بسحب الأعميين الكوبيين من انغولا . وبعبارة اخرى ، لا تزال تحول دون تنفيذ قرارات الامم المتحدة بمنح الاستقلال لنايبيا .

وموقف الولايات المتحدة التعويقي هذا تأكد مرة اخرى في بيان ممثل الولايات المتحدة في مجلس الامن . ان هذا الربط المخزي ليس الا مكيدة يستهدف من ورائها عنصريو بريتوريا والولايات المتحدة ليس فقط خلق حواجز اضافية أمام تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، وانما أيضا توجيه ضربة الى جمهورية انغولا الشعبية والانتقاص من حقوقها السيادية ، بما فيها حق الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الامم المتحدة .

ان الهدف النهائي لمكيدة الاستعماريين والعنصريين الشريرة ولهذه السياسة العفنة انما هو تحلیم استقلال ناميبيا ، وفرض قرارات استعمارية جديدة ، بالتكاتف مع جنوب افريقيا ، على ناميبيا والجنوب الافريقي برمتهم . وتسمى بريتوريا ، في محاولة لتشكيل ما يسمى حكومة انتقالية من الأحزاب الصنيعة ، الى نفس قرارات الامم المتحدة ، وأن تؤخر لعقود منح الاستقلال لنايبيا وأن تحول دون انتقال السلطة في ذلك البلد الى المنظمة الشعبية لافريقيا للجنوبية الغربية التي تعترف بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية مثلا وحيدا وأصيلا للشعب النامبيي .

هذه هي حقائق سياسات جنوب افريقيا والولايات المتحدة في ناميبيا والجنوب الافريقي . ان التأكيدات المنافقة التي تصدر عن واشنطن حول ما تسميه عدم الموافقة على خطل بريتوريا بانشاء " حكومة انتقالية " ليست سوى ستار من الدخان للتعمية . والواقع أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين يواصلون عرقلة اقرار مجلس الامن جزاءات شاملة ملزمة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع سن ميثاق الامم المتحدة ، كما يواصلون توسيع علاقاتهم مع النظام العنصرى لذلك البلد في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية .

ومما يندرج على الخطر بصفة خاصة توسع المساعدة التي يقدمها الى عنصرى جنوب افريقيا البعض من بلدان حلف الأطلسي واسرائيل بحيث تمتد الى ميدان تعزيز وتطوير القدرة النووية لجنوب افريقيا . والمجتمع الدولي على حق تام في مطالبة البلدان الغربية بوقف سياسة التراضي مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . ومن واجب الامم المتحدة أن تبذل كل جهد ممكن لوضع حد للمناورات الأخيرة من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا العنصرية التي ترمي الى الامعان في عرقلة حصول ناميبيا على استقلالها الحقيقي . ان عطية التسوية الناميبية برمتها يجب أن تتم تحت المراقبة الدائمة والفعالة لمجلس الأمن .

ان موقف الاتحاد السوفياتي تجاه مسألة ناميبيا موقف مبدئي وثابت ، وقد بيناه مسرارا وتكرارا . ان الاتحاد السوفياتي يدب بشدة أعمال التخريب الجديدة لنسف التسوية الناميبية التي ارتكبتها نظام بريتوريا العنصرى والتدابير الرامية الى زرع نظام عميل في ناميبيا لتقويض أساس التسوية السياسية المنصوص عليها في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لا سيما قرارات مجلس الأمن .

ان الرسالة الموجهة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي والهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي الى شعوب صرلمانات وحكومات جميع البلدان بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين لانهاى الحرب العالمية الثانية تذكر :

" ان الشعب السوفياتي يقف صفا واحدا مع جميع الشعوب في المطالبة بمنح الاستقلال لناميبيا وتصفية العنصرية في جنوب افريقيا " .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي القرارات التي اتخذها بشأن ناميبيا اجتماع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، والقرارات التي اتخذها مجلس ناميبيا فسي دورته المعقودة في فيينا والقرارات التي اتخذتها لجنة الامم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار في دورتها العادية المعقودة في تونس .

وينضم وفد الى المتكلمين السابقين والبلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز في التأكيد على أن اجراءات نظام بريتوريا العنصرى في ناميبيا والجنوب الافريقي برمتها والتي ترمي الى فرض عبودية استعمارية عن طريق القمع الشامل الجارى الآن ضد الشعب الناميبى المتألم والأعمال العدوانية التي ترتكها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة ، انما تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

نود أن نؤكد أن الادعاء بأن مشكلة ناميبيا هي مجرد مثال للمواجهة بين الشرق والغرب إنما هو خدعة دعائية محضة . انهم يريدون استخدام هذه الخدعة لتغطية حقيقة واضحة للجميع وهي أن مشكلة ناميبيا تمثل صراعا حادا بين الاستعمار وبين حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، بين الحلف الشرير القائم بين الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى وجنوب افريقيا من ناحية وبين شعب ناميبيا والبلدان الأخرى في افريقيا من ناحية أخرى .

اننا نؤيد كل التأييد النداء الذي وجهته بلدان عدم الانحياز الى مجلس الأمن ، بأن يتخذ تدابير فورية وفعالة ضد النظام العنصرى لجنوب افريقيا بمقتضى الميثاق ، بما في ذلك فرض الجزاءات وفقا للفصل السابع حتى تنفذ بريتوريا القرارات التي اتخذها المجلس بشأن الاسراع بمنح الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي ممارسة الشعب الناميبى السريعة لحقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين على أساس الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامة أراضيها ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر القريبة من الشاطئ ، والانسحاب التام والعاجل لقوات جنوب افريقيا وادارتها من ناميبيا ، ونقل جميع السلطات الى شعب ناميبيا الذى تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، المعترف بها ، باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى .

ويدين الاتحاد السوفياتي بشدة ، النهب المستمر للموارد الطبيعية في ناميبيا من جانب الشركات عبر الوطنية التابعة للدول الغربية ، ويرى أن هذا الاستغلال غير المشروع للموارد في ناميبيا ، يعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولمقررات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة .

اننا نؤيد مقترحات البلدان الافريقية بأنه ينبغي على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير اضافية ضد جنوب افريقيا بما في ذلك حظر ارسال النفط وجميع المنتجات النفطية الى النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

واستجابة لتوصيات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ، ليس للاتحاد السوفياتي أية علاقات مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ولا توجد أية اتفاقات تعاقدية معه . ان المنظمات والسلطات السوفياتية تمثل بدقة لقرارات مجلس الأمن بشأن حظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا .

لقد قدم بلدي - وسيواصل تقديم - كل تأييد ممكن لشعب ناميبيا ، بقيادة سوابو ممثله الشرعي الوحيد ، في النضال العادل الذي يشنه بكل الوسائل المتاحة له ، من أجل التحرير .

كذلك ، فاننا نعلن عن تضامننا مع دول خط المواجهة التي تواجه المخططات الاستعمارية الجديدة للعنصريين والامبرياليين . اننا نؤيد مطالبة المجتمع الدولي بأن يقدم التأييد والمساعدة لدول خط المواجهة للدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها في مواجهة أعمال العدوان المستمرة ، والضغط والتهديد من جانب جنوب افريقيا التي تحاول تخويف شعوب تلك البلدان واجبارها على التخلي عن مساعدة حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي .

لقد ذكر السيد غورباتشيف ، الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في بيان حديث ما يلي :

" لقد آيد الاتحاد السوفياتي دائما نضال الشعوب من أجل التحرر من القهر الاستعماري . واليوم ، نعرب مرة أخرى عن تعاطفنا مع بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي تسعى الى تعزيز استقلالها وبعثها الاجتماعي . ان هذه البلدان صديقة لنا ، وشريكة معنا في النضال من أجل السلام المستقر والعلاقات العادلة بين الشعوب " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد

السوفياتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد بييرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، انها اشادة بكم وتسليم بأهمية المسألة التي نبحثها أن نراكم تتأسون مداولاتنا بشأن موضوع ناميبيا . انني واثق من أن ذلك سيؤدي الى نتيجة ناجحة لهذه المناقشة . وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن اعجابنا بالطريقة الممتازة والفعالة التي أدار بها وزير خارجية تايلند ، والسفير كاسمري أعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى المناقشة التي تدور حاليا بشأن ناميبيا . ونحن نفهم ونشاطر تماما ، مشاعر الاحباط العميق التي تم الاعراب عنها في هذه المناقشة . ان عدد من القضايا التي ظلت درجة على جدول أعمال الأمم المتحدة ممددا تقاس بالمدة التي بقيت فيها مسألة ناميبيا مدرجة عدد ضئيل . ففي ١٩٦٩ قرر مجلس الأمن انها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولى المسؤولية المباشرة على هذا الاقليم حتى يحصل على الاستقلال . وقد بذلت جهود ضخمة منذ ذلك الوقت لتأمين ممارسة الشعب الناميبى لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ان اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ أضاف زخما جديدا للمحاولات التي تستهدف التوصل الى حل مقبول دوليا . وقد أسهم الأمين العام ، الذي قدّرنا جهوده دائما ، ودول خط المواجهة وفريق الاتصال للدول الغربية الخمسة ، اسهامات قيّمة في المفاوضات التي تلت ذلك .

وفي مرحلة مبكرة ، التزمت سوابو ، التي يسعدنا أن نرى رئيسها موجودا معنا الآن ، بتحقيق الاستقلال للشعب الناميبى عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولقد جاء قبول جنوب افريقيا لهذا القرار متأخرا ، ولكنه جاء في نهاية الأمر . ومع ذلك فان جنوب افريقيا لاتزال تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا منتهكة قرارات هذا المجلس بشكل صاخ .

ان عملية المشاورات والمفاوضات التي تستهدف تحقيق استقلال ناميبيا بأسلوب مقبول دوليا ، كانت طويلة وشاقة . وقد اوعز الى المجتمع الدولي مرارا أن يصدق أن

تحقيق هذا الهدف أصبح وشيكا ، ولكن سرعان ما كان التفاؤل يخبو ويتجدد الشك ثانية .

ان نظرة وثيقة الى السجل لا تترك مجالا للشك في أن مسؤولية ذلك يمكن أن تلقى في كل مرة على جنوب افريقيا . ففي كل مرة تكتسب القضية قوة دفع جديدة ، تشير جنوب افريقيا قضايا واعتراضات جديدة . ولهذا فان جنوب افريقيا تكون قد أحبطت بشكل مستمر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتتبادر الى الذهن بسهولة بالغة في هذا الصدد ، كلمة " الخداع " .

لقد خلى الأمين العام في تقريره الى مجلس الأمن المؤرخ في آب/أغسطس ١٩٨٣ الى أن جميع الموضوعات المتعلقة قد حلت تقريبا ، واننا لم نكن في أى وقت مضى أقرب الى الانتهاء بشكل مطلق من وضع وسائل لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك أكد التقرير أيضا بجلاء أن جنوب افريقيا قد أثارت مرة أخرى عقبات جديدة تربط في هذه المرة ، موافقتها النهائية على تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ تعهدت جنوب افريقيا بسحب قواتها من أنغولا في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ . ولم يتم الاعلان عن اتمام هذا الانسحاب الا في نيسان /ابريل من هذا العام . على أن هذا الاعلان أيقظ الآمال في أن تكون جنوب افريقيا قد قررت أخيرا أن توقف أعمالها العسكرية التي تززع الاستقرار في أنغولا ومرة أخرى ثبت أن هذا التفاؤل لا أساس له .

بعد مضي شهر، ألقى القبض على جنود من جنوب افريقيا في الجزء الشمالي مسن أنغولا . وقد اعترف أحد السجناء - وهو كابتن في القوات الخاصة التابعة لجنوب افريقيا - علانية في مؤتمر صحفي عقد في لواندا في ٢٨ أيار/مايو أنه اشترك في قارة للمفاوير علسى منشآت النفط الامريكية في كابيندا .

ولم تحاول حكومة جنوب افريقيا تقديم أى عذر لهذا الانتهاك الجديد والصباح والمتفطرس لسيادة انغولا ووحدة أراضيها ، وهي عطية لا يمكن اعتبارها ، مهما كانت سعة الخيال ، داخلية في سياق الجهود الحسنة النية الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا . وفوق ذلك ، أعرب وزير خارجية جنوب افريقيا ، فجأة بعد مضي أيام قليلة على ذلك ، عن شكوكه في امكانية التوصل الى اتفاق في المفاوضات المتعلقة بمسألة انسحاب القوات الكوية مسن أنغولا .

وفي النهاية ، قررت حكومة جنوب افريقيا مؤخرا ، بينما كانت تشتترك في مفاوضات ترمي الى خلق الظروف المناسبة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا ، اتخاذ خطوات اخرى للاعداد لتسوية داخلية في هذا الاقليم .

وهكذا يشهد المجتمع الدولي مرة اخرى ما بيد و وكأته نمط مستمر من الأفعال مسن جانب حكومة جنوب افريقيا وهو نمط لا يمكن الا أن يثير أخطر الشكوك المتزايدة بسرعة فسسي أمر حقيقة نواياها .

وفي الحقيقة ، أصبح من الواضح من بيان مثل جنوب افريقيا في هذه المناقشة أن جنوب افريقيا ، بينما تعلن التزامها بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تواصل ، خوفا منها ، حسبما تزعم على مصالح الشعب الناميبى ، الاعداد لما تعتقد جنوب افريقيا أنه قد يكسون شكلا آخر من التسوية المقبولة د وليا في حالة عدم انسحاب القوات الكوية .

لقد أعربت الدانمرك بصورة قاطعة على مر السنين عن اعتقادها بأنه يجب اعطسلا شعب ناميبيا ، دون تأخير ، فرصة تقرير مصيره من خلال انتخابات حرة وعادلة تجرى تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد عرضت الدانمرك الاشتراك في تفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وهي تؤيد الجهود المبذولة لاعداد الناميبين للاستقلال عن طريق الاسهام في صندوق الامم المتحدة لناميبيا ، وغيره .

لقد اعتبرنا دائما أن تسوية المسائل الدخيلة لا يمكن أن تكون شرطا سبقا لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وأن الدانمرك لن تقبل أبدا محاولات الالتفاف حول خطة الامم المتحدة عن طريق أى نوع من أنواع التسوية الداخلية في ناميبيا . ويشهد بيسلان الرئيس الصادر باسم هذا المجلس في ٣ أيار/ مايو من هذا العام على أن جميع أعضاء المجلس ، دون استثناء ، يشاطرون هذا الرأي .

وفي ضوء التطورات الأخيرة على الأقل فاننا نرى أن من الأهمية القصوى أن يؤكد مجلس الأمن مرة اخرى على مسؤوليته المباشرة عن ناميبيا وعن التزامه بكفالة تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونود أيضا أن يقوم المجلس بتحذير حكومة جنوب افريقيا من مغبة أن تراودها أيسيسة أو هام في امكانية ايجاد أى حل آخر للمسألة الناميبية يحظى بتأييد دولي ، غير الحل السوارد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتعين على المجلس أن يدين ويرفض اقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا ، وأن يعلن أن اقامتها تشكل عملا لافيا واطلا .

وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمجلس أن يبعث باشارة واضحة وجماعية الى جنوب افريقيا بأنه ينوى النظر في اتخاذ تدابير ملائمة بموجب ميثاق الامم المتحدة اذا استمرت جنوب افريقيا في عرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن الأهمية بمكان ، بغية تجنب أى سوء تفسير من جانب جنوب افريقيا ازاء تصميم المجتمع الدولي على التوصل الى نهاية مشرعة لهذه المسألة التي طال أمدها ، أن يتصرف المجلس بالاجماع . وهذا الأمر لا يتطلب المرونة فحسب بل يحتاج أيضا الى الشجاعة والبصيرة من جانب أعضاء . ان ما هو الآن في كفة الميزان هو صداقية وهيبة هذه الهيئة ؛ والأكثر من ذلك ، أن صبر الشعب الناميبى وصبر المجتمع الدولي بأسره يقاربان على النفاذ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الدانمرك على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل كندا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا

لي أن أبدأ ، كما بدأ الآخرون ، بالاعتراف بالطريقة الماهرة التي تدبرون بها أعمال مجلس الأمن ، وأن أعترف كذلك ، كما اعترف الآخرون ، بالدور المعادل الذي قام به سلفكم في الشهر الماضي .

وأود أن أشكركم وأشكر المجلس على اتاحة الفرصة لي للاشتراك في مداولة اليوم . لقد اشتركت كندا بصورة وثيقة ، بوصفها عضوا في فريق الاتصال ، في اعداد خطط استقلال ناميبيا . ولذلك ، فاننا نرغب رغبة صادقة في أن تنجح في المستقبل القريب جهود الامم المتحدة البرامية الى انهاء الصراع واستبدال النظام غير المشروع . وفي هذه النقطة الأساسية ليس هناك مجال للشك : ان التزامنا بتحقيق استقلال ناميبيا تحت رعاية الامم المتحدة التزام مقدس . ومع ذلك ، فان الأحداث الأخيرة التي جرت في ناميبيا وأنغولا مبعث لشعور بخيبة الأمل يقرب من اليأس ، فما برحنا نناقش نفس خطة استقلال ناميبيا منذ أكثر من نصف عقد . وذلك شيء يثير الشعور بالاحباط لدينا ولدى جميع أعضاء المجلس . ولكن مهما كان مستوى الاحباط الذي نشعر به فانه ليس بشيء عند ما يقارن بمحنة الشعب الناميبى وما يعانیه من انكار مستمر للعدالة . ويزداد قبح هذا الانكار عند ما يقترن بتحد للقانون الدولي والمجتمع الدولي على حد سواء .

ومع ذلك ، وكما لو كان هذا التعنت المستخف ليس كافيا ، تردنا الآن أنباء عن اقامة حكومة مؤقتة اخرى في ناميبيا . أى فرض آخر تخدمه هذه الحكومة المؤقتة غير الاستفزاز المقصود ؟ لقد أعلنت كندا ، شأنها في ذلك شأن دول اخرى ، رفضها لما يسمى بالحكومة المؤقتة ، التي كما نفهم ، ستتسلم السلطة في الأيام المقبلة . لقد أعلن الرايت ونورابسلل جوكلارك ، وزير الشؤون الخارجية ، موقفنا بوضوح في ١٩ نيسان / ابريل الماضي ، حيث قال : " اننا نعتبر التدابير الانفرادية التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق باقامة كيانات دستورية ونقل السلطة في ناميبيا لاغية واطلة . فالترتيبات التي تقسم نتيجة لهذه التدابير لا يمكن أن يكون لها أى مركز بموجب خطة الامم المتحدة للتسوية " .

وكما ذكر الأمين العام في تقريره ، فإن كندا تؤيد تأييدا قويا الموقف الذي اتخذته بشأن هذه المسألة . وقد كان رد حكومة جنوب افريقيا الذي يتسم بالمنافقة والمراوغسة ردا لا يتفق اطلاقا مع المقترح الذي قدمته الحكومات الغربية الخمس الى هذا المجلس بتاريخ ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٨ . والتالي ، بعد مرور سبعة أعوام فاننا نواجه مرة اخرى بتدابيسر غير مقبولة للمجتمع الدولي وهي تدابير تنطوي على تحد لخطة الامم المتحدة ، ولا يمكن تصور نجاحها .

لكن هذا يمثل نصف الصورة فقط . فبينما تتخذ هذه الخطوات في ناميبيا ، نتلقى أنباء بأن جنوب افريقيا تسحب قواتها من أنغولا - وهي خطوة طالبنا وطالب هذا المجلس بها منذ وقت طويل ، ونرحب بها بحرارة ، كما أننا سنرحب بحرارة أيضا برفع جنوب افريقيا يدها تماما عن أنغولا . الا أن هذا المظهر يخفي وراءه خداعا ، فان لدينا الآن دلائل محزنة وحية على أن جنوب افريقيا لاتزال تسعى الى اعادة تشكيل المنطقة بشكل انفرادى عن طريق استخدام القوة دون اعتبار لسيادة واستقلال الدول المجاورة . وهذا ما لن تتمكن من تحقيقه .

تدعي جنوب افريقيا أن عذرها في هذا هو الحاجة الى الأمن . كيف يمكن لأحد أن يصدق ذلك ؟ يعلم العالم كله أن التهديد الذى يمكن أن تتعرض له جنوب افريقيا لا ينبع من خارج حدودها . وانما بذور التغيير مبدورة في داخلها . كل هذه التطورات تبعث على الكآبة لانها لا تتيح لنا مدعاة لنصدق أن جنوب افريقيا على وشك قبول جيرانها بالصورة التي هم عليها الآن والاستعداد للعيش في سلم معهم . والأسوأ من ذلك أن التطورات لا توفر لنا مدعاة للاعتقاد بأن جنوب افريقيا مستعدة للتعاون معنا لتحقيق استقلال ناميبيا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة .

لقد عدنا الى نقطة الصفر تقريبا اى الى النقطة التي كنا عندها ، عندما بدأنا هذه المناقشة منذ أكثر من سبع سنوات . هذا المأزق المستمر لأكثر من عقد ، يعد مأساة خطيرة . ان التوصل الى تسوية سلمية مقبولة دوليا في ناميبيا سيكون خطوة كبيرة للناميبين . ومن ناحية أخرى لن تكون لهذه التسوية آثار مفاجئة بالنسبة لجنوب افريقيا - بل على العكس من ذلك تماما ، ان لن تفقد ارواح مواطني جنوب افريقيا بعد الان في ناميبيا وأنغولا دون مبرر ، والنفقات التي تتبدد في ذلك الصراع غير الشرعي الممتد سيتم توظيفها . وستواصل الشمس اشراقها وغروبها على نهر " اورانج " . بل ربما ترددت على الألسن كلمة السلم في المنطقة . وفي هذه الظروف ، من الصعب ان نرى سبب التردد والتأخر الكبيرين . وحتى في هذه اللحظة لو ان جنوب افريقيا استجابت لندائنا للتي ذلك ترحيبا في جميع أنحاء العالم .

يذكر الأمين العام في تقريره (S/17242) ، ولاسيما في الفقرة ٣١ منـه بالخطوات التي اتخذتها حكومات أخرى مراعاة لمشاكل جنوب افريقيا . الا أن جنوب افريقيا لاتزال تضع شرطا - وهو الشرط المعروف بالربط - وهو غير مبرر في القانون الدولي، ولا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقد رفضه هذا المجلس . وربما الأسوأ من ذلك ، أن هذا الشرط ، في أى تحليل موضوعي ، شرط غير ضروري على الاطلاق بل هو يشكل عقبة متعددة وسببا لتأخير خطير في عملية التسوية .

اننا نعلم من تقرير الأمين العام أن محادثات أجريت وتأكيدات قطعت تتجاوز ما يتطلبه القانون الدولي . والابقاء على ناميبيا رهينة لما وصفه هذا المجلس من قبل بأنه " أمر دخيل وغير ذى صلة " أمر يثير السخط الشديد .

بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، قال سفير كندا وقتها لدى الأمم المتحدة بوضوح تام ما يلي :

" وقد لاحظ الأمين العام أن جنوب افريقيا تواصل جعل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا شرطا لانسحابها من ناميبيا . بيد أنه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تضيف الصبغة الشرعية على احتلالها غير الشرعي لناميبيا باثارة مسائل أخرى . . . ينبغي أن تحصل ناميبيا على استقلالها بغض النظر عما يحدث أو عما لا يحدث في أنغولا " . (S/PV.2488 ص ٢٨)

وكما يقولون : تتغير المناسبات ويبقى الشيء على حاله .

ينبغي ألا ينسى المرء المفاوضات بشأن ناميبيا نفسها . ومن المهم أن نذكر كم كانت الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) شاملة وكاملة . في عام ١٩٨٢ ، وبعد مشاورات مكثفة بين الأطراف التي تضمنت دول خطط المواجهة وفريق الاتصال ، استطاع المشاركون أن يذكروا للأمين العام أن هناك اتفاقا تم التوصل اليه فعلا بشأن المسائل الباقية التي كانت تعترض طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كلها تقريبا . وقد وافقت الأطراف على مجموعة من المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية ووضع دستور ناميبيا المستقل . كما تم التوصل الى تفاهات بشأن مسألة الحياد ، وحجم وتشكيل ووزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

لقد قام الأمين العام نفسه في ذلك الوقت بحل بعض النقاط المعينة التي كانت معلقة ، وذلك خلال زيارته للمنطقة في ١٩٨٣ . وأعطت جنوب افريقيا تأكيدات بأن اختيار النظام الانتخابي سواً عن طريق التمثيل النسبي أو على أساس التقسيم الى دوائر انتخابية ، سيتم في مرحلة مبكرة .

اذن ماذا يبقى ؟ ان مشاغل جنوب افريقيا فيما يتعلق بعملية الانتقال قد روعيت ، وأصبح واجبا الآن ، من الوجهة النظرية ، أن نرى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا باعتباره عقبة ينبغي التغلب عليها ، وانما كفرصة ينبغي اقتناصها ، فمن الناحية النظرية ، ينبغي لجنوب افريقيا ومنظمة سوابو والاحزاب الداخلية وفريق الاتصال ودول خط المواجهة أن توحد جهودها من أجل تحقيق استقلال لناميبيا عن طريق خطة الأمم المتحدة . الا أن النظرية بددها للأسف الواقع الفعلي . وجميع التفاهات السابقة متوافرة الا انه لا شيء يحدث . فمتى يطبق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟

أشار البعض الى أن جزءاً من المسؤولية عن المأزق الحالي يقع على فريق الاتصال . وهذا القول لا مبرر له . ان أعضاء هذا المجلس يعلمون تمام العلم أن السبب الذي حدا بكندا الى الانضمام الى فريق الاتصال كان تسهيل استقلال ناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة . هذه هي الطريقة التي بدأ بها الأمر . وهذا هو الأساس الذي تمت عليه بعض الأعمال الممتازة .

لكن هذا لا يعني أننا نعلمي أعيننا عن التأخيرات التي حدثت في العاميين الماضيين . لا ان فريق الاتصال ، بأفضل نية يمكن أن تتوفر في العالم ، لم ينجح نجاحا يفوق نجاح غيره في تحقيق الاستقلال لناميبيا ، ومن الضروري أن نعترف بذلك بصراحة . ومع ذلك ينبغي ألا يحل فريق الاتصال لأنه لا يزال لديه دور يؤديه في يوم من الأيام وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واذ تقل كندا بهذا ، فانها تعترف بأن الصعب للغاية أن نتبين سبيلنا الى العمل . سوف يتعين علينا أن ننظر الى خطوة أخرى قد تتخذها الدول الأعضاء - خطوات تثبت أن الصبر قد نفذ منذ زمن ، وان الآن هو وقت التحرك بقوة .

ربما ينبغي لنا أن نبحث إعادة تأكيد وتأييد التدابير الطوعية التي وردت في قرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠) . وقد تود الدول الأعضاء أن تنظر فيما فعلته متفقا مع هذه الأحكام . وقد كانت هذه الأحكام قوية . وتستحق هذه التدابير مزيدا من الاستجابة في الوقت الذي ننتظر فيه ارساء تاريخ محدد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالطبع ، سوف نود أن نؤكد مرة أخرى استعدادنا لتقديم المساعدة ، سواء الانسانية أو المالية ، لناميبيا المستقلة ، وربما يود المجلس أن يناقش هذه النقطة .

كما ينبغي - فوق كل شيء - أن نشجع مرة أخرى المشاركة القوية للأمين العام في السعي الى الحصول على تعاون جنوب افريقيا لوضع جدول زمني للاستقلال . وكما قال زميلي من الدانمرك توا ، فان مستقبل ناميبيا موضوع أساسي بالنسبة للأمم المتحدة . ان حقها في الاستقلال يبرز من المبادئ الأساسية التي أقيمت عليها الأمم المتحدة . وقد أظهر الأمين العام أنه بالنسبة لهذا الموضوع - كما هو بالنسبة لجميع المواضيع - لا يعرف الكلل . فليجدد المجلس الولاية التي أوكلها اليه من قبل ، باحساس جديد بأن عليه أن يسعى الى تحقيق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بلا هوادة . ولنذكر جنوب افريقيا بأن عليها أن تفي بوضوح بالتزاماتها وفقا للميثاق .

تلك بعض الاعتبارات التي تجعل من هذه المناقشة مناقشة هامة للغاية . لقد أصبحت خياراتنا أكثر ضيقا . وقد أوضحت فعلا - كما فعل الجميع - أنه ليس هناك أساس للتأخير ، وأن المزيد من التأخير لا يخدم أي طرف . ان ما نواجهه الآن هو بالتحديد تأخير مفرط . ولهذا فان كندا ودولا أخرى سوف يكون عليها أن تبحث خياراتها بكل عناية .

أشار بعض المتكلمين في مرات عديدة في هذه المناقشة الى الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة وهذا يؤدي بي الى ملاحظة أخيرة . أعتقد أن الجميع يوافقون على أنه ما من شيء يخدم سمعة الأمم المتحدة أفضل من احراز تقدم له أهميته نحو السلم والأمن . ومن الممكن أن يؤدي ذلك الى تحول هائل في نظرة الرأي العام للأمم المتحدة .

ان استقلال ناميبيا هو نقطة التركيز المنطقية . انه الموضوع الذى يتحقق بشأنه اجماع دولي . وكما أن نظام الفصل العنصرى لا يدافع عنه سوى مدافع واحد ، فان حرية ناميبيا لا تقف أمامها سوى عقبة واحدة . ان المناورات التي تمت في السنوات السبع الماضية ، واحتقار قرارات الأمم المتحدة ، وحالة النضال المستمرة ، وتقديم حكومة مؤقتة غير شرعية أخرى ، وما تكشف أخيرا في أنغولا ، وفوق كل شيء المعاناة والقهر اللذين طال أمدهما واللذين يلقاهما الشعب النامبي ، كل هذا ينبغي أن يؤدي بهذا المجلس الى التوصل الى قرار يمكننا الموافقة عليه جميعا ويؤدي الى احراز التقدم الذى يراوغنا . ليس هناك وقت أفضل من هذا . ونفاد الصبر مع جنوب افريقيا يتزايد في جميع أنحاء العالم - وقد تجسد هذا في البيانات التي ألقيت من على طاولة المجلس هذه والتي جاءت - وكما هو الحال في بيانات كندا وبلدان أخرى - ثمره استعراض ومراجعة سياسات الحكومات ما تجلى ايضا في التصويت الذى أجرى مؤخرا في الكونغرس الامريكى .

ولذلك فان أمام مجلس الأمن فرصة لظهور أن دول العالم تقف متحدة في ادانتها للاحتلال المستمر غير المشروع لناميبيا ، وتقف متحدة لحمل جنوب افريقيا على أن تمضي فورا الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونأمل أن يتعزز هذا الاجماع بالقرار الذى سوف يتخذه هذا المجلس ، والذى يرجى له أن يكون أوضح رسالة قاطعة لا لبس فيها تصدر عن هذا المجلس حتى الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعو الى شغل مقعد على طاولة

المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الأتاسي (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، اسمحوا

لي في البداية أن أتقدم اليكم ومن خلالكم الى أعضاء مجلس الأمن بالشكر على اتاحة الفرصة لوفد بلادى للتكلم أمام هذا المجلس في قضية تعتبر من أهم القضايا العالمية لأنها تتعلق بنظام عنصرى بغيض يحاول بالتعاون مع حفنة من الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . كما أنني أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن تهنئة وفد بلادى لكم على تروسم أعمال هذا المجلس لشهر حزيران / يونيه الحالى . وانني على ثقة تامة بأن قدرتكم السياسية وحنككم الدبلوماسية ستقودان أعمال المجلس ، تحت رئاستكم ، الى النهاية المرجوة . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعسوب لسلفكم ، وزير خارجية تايلند ، وسفيرها ومثلها الدائم ، عن اعجابنا للطريقة المثلى والهادئة التي قادا بها أعمال المجلس ، وما أكرها ، أثناء الشهر المنصرم .

ان مجلس الأمن يجتمع اليوم بناء على دعوة عاجلة من رئيس حركة عدم الانحياز والمجموعة الافريقية : للنظر في مسألة ناميبيا (الوثيقة S/17213) المؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وتنفيذ قراراته في هذا الصدد ، وخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى كان موضوع الاجتماع الوزارى الاستثنائى لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في الفترة من ١٩ - ٢١ نيسان /ابريل ١٩٨٥ ، وذلك بغية اجراء تقييم للحالة في ناميبيا وما يتصل بها ، والنظر في السبل والوسائل التي تتيج لبلدان عدم الانحياز المضي في تكيف تضامنهم مع كفاح التحرير البطولي لشعب ناميبيا ، وتقديم المساعدة له تحت قيادة سوابوه ، مثله الشرعي الوحيد .

ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اتخذه مجلس الامن بالاجماع ، والذى يعتبر

توافقا لارادة المجتمع الدولى في ضرورة وضع حد لنظام الفصل العنصرى وضرورة اىصال ناميبيا

الى استقلالها النهائي ، هو قرار يتضمن خطة الام المتحدة لاستقلال ناميبيا . ان هـسـذـه
الخطة تتعرض اليوم لانتكاسات وتوضع أمامها العراقيل . والدلائل تشير الى أن نظام الفصل
المنصرى البغيض غير راغب البتة في الالتزام بما قرره المجتمع الدولي بشأن استقلال ناميبيا .
وما كان لهذا النظام أن يتحدى ارادة المجتمع الدولي ممثلة بالقرارات الصادرة عن مجلس
الأمن أو عن الجمعية العامة ، لولا الدعم الكامل والمطلق من حلفاء الغربيين ، وعلى رأسهم
الولايات المتحدة الأمريكية . ان هذا النظام ما زال يواصل تعزيز سياسة الفصل العنصرى
البغيض وتسلطه غير الشرعي على ناميبيا ، متحديا بذلك قرارات المنظومة الدولية . فسياسة
القمع والبطش والارهاب هي من السمات المميزة له . وقتل الأبرياء من النساء والأطفال أصبح
سياسة اليومىة . وانتهاك لحقوق الانسان في ناميبيا أصبح مسؤوليته الاولى . وليس هنسك
من بارقة أمل في الانفراج توحى بالتفاؤل ، بل ما زال نظام الفصل العنصرى والأقلية البيضاء
يعمن في غيبه ضاربا عرض الحائط بمقررات وقرارات المجتمع الدولي ، وضاربا عرض الحائط
بتطلعات شعوب العالم نحو ضرورة انهاء سياسة الهيمنة والتسلط التي يمارسها .

ان مما يوحى بأن نظام الأقلية البيضاء غير آبه بتنفيذ خطة الام المتحدة لاستقلال
ناميبيا ، تلك المناورات التي يقوم بها قادة هذا النظام لتحقيق استقلال زانغ في ناميبيا ،
في ظل نظام حكم عميل عن طريق ما يسمى باقامة ادارة داخلية مزعومة تنقل اليها السلطات
وهي في حقيقة الأمر ليست الا خادمة لمصالح جنوب افريقيا . وانه لما يستحق الادانة أيضا
ما يقوم به نظام الفصل العنصرى من تفتيت الوحدة الوطنية للشعب الناميبى عن طريق تجنيد
الناميبيين في القوات المسلحة ، واستخدامه المرتزقة لتعزيز احتلاله غير الشرعي للاقليم .
ان الحشود العسكرية والاعتداءات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة
تشكل تهديداً لمن هذه الدول المستقلة وتعرض السلم في هذه المنطقة الى الخطر
الجسيم . ان سياسة سلب ونهب الموارد الطبيعية التي تتبعها حكومة بريتوريا بالتعساون
مع حلفائها الغربيين ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، وعن طريق الشركات
عبر الوطنية ، سياسة مخالفة لقرارات الام المتحدة ذات الصلة ولغتنوى محكمة العدل الدولية .
مهما تصاعدت أعمال البطش والارهاب التي يمارسها نظام جنوب افريقيا وقواته

العسكرية المحتلة ضد شعب ناميبيا ، فانه لن يتمكن في النهاية من قهر ارادة المقاومة التي يظهرها كل يوم شعب ناميبيا البطل في كفاحه البطولي ضد نظام الأقلية العنصرية ، بقيادة منظمة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . وسوف يأتي اليوم ، وهو ليس ببعيد ، لنرى ناميبيا مستقلة استقلالاً تاماً وشعب ناميبيا سيداً على أرضه ووطنه وترابه .

ان الظواهر تشير الى أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم يحن الوقت بعد لتنفيذه . فأمامه عراقيل ضخمة جدا يمارسها نظام جنوب افريقيا بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكسية . ان جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكسية تربطان بيسن استقلال ناميبيا وامور اخرى غريبة لا علاقة لها بهذا الاستقلال . ان وجود القوات الكوبية في انغولا لا علاقة له بالبتسية باستقلال ناميبيا . فوجود القوات الكوبية هو بناء على طلب من السلطة الشرعية في انغولا ، وعلى أساس الاتفاق الكامل بين الدولتين المستقلتين . أما الربط فهو مرفوض تماماً ، ومن شأنه أن يؤخر استقلال ناميبيا ، وقد يقوّض مسألة الاستقلال نهائياً ، ويبقي هذا البلد تحت سيطرة وهيمنة نظام الأقلية البيضاء ، ويبقي ثرواته الطبيعية عرضة للسلب والنهب الاستعماري ، وهذا يتناقض مع خطة الامم المتحدة ، ويعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لبلد مستقل وعضو في هذه المنظمة .

ان تقرير الامين العام الاضافي الوارد في الوثيقة S/17242 المؤرخة في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٥ واضح كل الوضوح وبصورة خاصة في الملاحظات الختامية الواردة في الفقرات ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ . وفيها يعرب الامين العام عن عدم امكانية وضع الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا بسبب العراقيل والشروط المسبقة التي يضعها نظام الفصل العنصرى . وأود في هذه المناسبة ان اعرب للامين العام عن تقدير وفدى للجهود التي يبذلها من أجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا واضفائها الطابع العسكري طس نطاق واسع في هذا الاقليم ، واستخدامها لناميبيا كمنطلق للمعدوان والتخريب ضد الدول الافريقية المستقلة ، كلها امور تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن . ولذلك فان وفد بلادى يرى ان على مجلس الأمن ، وفاء بمسؤولية الامم المتحدة القانونية عن ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال ، ان يتخذ الخطوات العاجلة لتحقيق الامتثال الصادق وغير المشروط من جانب نظام الحكم العنصرى لقرارات المجلس ، ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) من اجل تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعي والوحيد ، ان التدابير المطلوب من المجلس ان يتخذها ينبغي ان تشمل تطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وريشما يتم ذلك ، قد يكون من المفيد لمجلس الأمن ان يؤكد قراراته ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) المتعلقة بالانفاذ الدقيق لحظر الاسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا والمراعاة الدقيقة لعدم استيراد الاسلحة من جنوب افريقيا .

ان عناد جنوب افريقيا وتخلفها المستمر عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكننا ان نجد له تفسيرا الا في تشجيع الولايات المتحدة الامريكية على ذلك . اما السياسة التي تسمى بسياسة " الارتباط البناء " التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة مع جنوب افريقيا فهي ترمي اساسا الى تشجيع هذا النظام العنصرى طس

التطادي في رفضه لمقررات المجتمع الدولي . كما انها ترمي الى تقوية عزيمة هذا النظام في الاستمرار في سياسته العدوانية وتهديداته ضد الدول المستقلة المجاورة . ان مد هذا النظام بمختلف صنوف الأسلحة والتعاون معه في جميع المجالات ، بما فيها المجال النووي - وهو ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة الامريكية - امران من شأنهما ان يفشلا خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ان زيادة التعاون ما بين بعض الدول الغربية والولايات المتحدة ونظام بريتوريا العنصرى من شأنه ان يعرقل استقلال ناميبيا . ان اجبار جنوب افريقيا على الامتثال لا يكون الا بانها كل اشكال التعاون معها ، كما ان اى استمرار في التعاون معها يعتبر افشالا لارادة المجتمع الدولي ولقرارات الامم المتحدة . ان القاء نظرة على الدول المتعاونة مع نظام جنوب افريقيا يكشف لنا بوضوح من هي الدول التي تحسب استمرار استعمار ناميبيا . ان تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية المسؤولة عن ادارة الاقليم ، يدل بشكل واضح على ان الولايات المتحدة والدول الغربية واسرائيل هي الدول المتعاونة مع نظام بريتوريا . وقد جاء في التقرير ان جنوب افريقيا زودت اسرائيل باليورانيوم واشتركت معها في عمليات استغلال هذا المعدن . كما جاء في التقرير ان اسرائيل قد تكون قائمة بدور الوكيل عن الولايات المتحدة الامريكية في بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا ، فقد اعطت حكومة الولايات المتحدة اذنا للحكومة الاسرائيلية بتصدير معدات عسكرية الى جنوب افريقيا .

ان الجمهورية العربية السورية تؤكد من جديد تأييدها لما جاء في البيان الختامي للاجتماع الوزاري الطارئ الاخير لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي بشأن ناميبيا ، ولا سيما ما جاء في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ . وتود في هذا الصدد ان تؤكد موقفها الثابت بشجب استمرار تعاون بعض البلدان الغربية واسرائيل مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنوية . وتعرب عن قناعتها بأن مثل هذا التعاون يقوض التضامن الدولي ضد نظام الفصل العنصرى ، ويساعد على استمرار الاحتلال غير القانوني لناميبيا من جانب ذلك النظام .

كما تدين الجمهورية العربية السورية التعاون المتصاعد بين النظامين العنصريين في تل ابيب وهرتوريا . ويلاحظ في هذا الصدد ، تشابه التدابير العدوانية مثل سياسة " القبضة الحديدية " و " الملاحقة الساخنة " التي ينتهجها النظامان على السواء ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وكذلك فلسطين وجنوب لبنان والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل . كما تدين الجمهورية العربية السورية اصرار النظامين على مواصلة وزيادة تعاونهما في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية لأن مثل هذا التعاون يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وتطالب الجمهورية العربية السورية حكومة الولايات المتحدة الامريكية وأعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي باعادة النظر في تسهيلات السوق الممنوحة لاسرائيل عن طريق ما يسمى باتفاقات التجارة الحرة معها والفائتها باعتبار ان مثل هذه التسهيلات والاتفاقات تساعد على تسهيل تسويق منتجات جنوب افريقيا في اسواق الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

وختاماً ، ان الجمهورية العربية السورية تعلن عن تضامنها الكامل مع النضال البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا ضد نظام الأقلية البيضاء وذلك من أجل الحرية والاستقلال الوطني ومن أجل حق الكامل غير القابل للتصرف في تقرير مصيره . وتؤكد الدعم الكامل لمنظمة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ومشروعية كفاحها بكل الوسائل المتاحة ، بما فيها الكفاح المسلح ضد احتلال جنوب افريقيا لاطليم ناميبيا ، كما تعرب عن تضامنها الكامل مع دول خط المواجهة في صد العدوان المستمر من قبل النظام العنصري . وتطالب مجلس الأمن ان يتحمل مسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ جميع التدابير الكفيلة باجبار جنوب افريقيا على الامتثال لارادة المجتمع الدولي ، بما فيها فرض العقوبات وتطبيق الفصل السابع من الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس،

اود في مستهل كلمتي ان اعرّب لكم ولاعضاء المجلس الاخرين عن امتناني لفرصة الاشتراك في مناقشة هذه المسألة . كما اود ان اهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . ونظرا لقدراتكم المعروفة بوصفكم سياسيا ودبلوماسيا لامعا مرموقا فاننا مقتنعون بأن المجلس سيتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته السامية بنجاح .

كما اود ان اغتنم هذه الفرصة ، سيدى ، لكي اعرّب عن امتناني لسلفكم السفير كاسمري الممثل الدائم لتايلند على قيادته القديرة للمجلس خلال شهر ايار / مايو .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ترحب بعقد مجلس الأمن للنظر في الحالة في ناميبيا بناء على طلب حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الافريقية . وجمهورية بلغاريا الشعبية تشارك تماما في القلق الكبير الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء استمرار نظام جنوب افريقيا في احتلاله غير المشروع لناميبيا وبسطه نظام الفصل العنصرى غير الانساني على ذلك الاقليم . ان ذلك الاقليم الذى تتركز فيه قوة عسكرية ضخمة يستخدم ، بدرجة اكبر من ذي قبل ، قاعدة عسكرية ومركز انطلاق لشن ما يسمى بالاعمال الانتقامية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، مما ادى الى زعزعة استقرار الحالة في المنطقة على نحو خطير . ان جنوب افريقيا تواصل احتلال جزء من انغولا . وبصفة عامة فقد نشأت حالة متفجرة محفوفة بخطر كبير على السلم والأمن في افريقيا وفي العالم بأسره .

ولا ريب في ان مسألة ناميبيا التي ما فتئت مدرجة في جدول اعمال الجمعية العامة منذ اربعين عاما هي واحد من الأمثلة الصارخة على السيطرة الاستعمارية الوحشية والاستغلال السافر للموارد البشرية والطبيعية التي يمثلها شعب آخر .

ان قلق الدول الاعضاء ينبثق اساسا من حقيقة انه على الرغم من توافق الآراء العالمي الحالي على مبادئ ووسائل حل المشكلة الناميبية ، ذلك التوافق في الآراء الذى يتبلور قبل كل شيء في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيرهما من الصكوك الهامة الصادرة عن الامم المتحدة ، ما زالت جنوب افريقيا تعيق التسوية العادلة الناجحة لتلك المشكلة الطحة .

وفي هذا الخصوص ، فاننا نشاطر تماما الاعتراف العام بأن جنوب افريقيا لم تكن لتجاهل باستخفاف هذه المقررات لولا اعتمادها على التأييد السياسي والعسكري والاقتصادى والدعم المالي من بعض الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة واسرائيل . وذلك التأييد له اهمية حاسمة في تعزيز الطاقة الاستراتيجية والقدرة العسكرية للنظام العنصرى .

وفي خبر نشرته في ٦ حزيران /يونيه من هذا العام صحيفة " نيوزورك تايمز " جاء انه توجد حوالي ٣٠٠ شركة من شركات الولايات المتحدة تعمل في جنوب افريقيا ، وان الاستثمارات الامريكية في ذلك البلد قد بلغت ١٥ بليوناً من الدولارات ، وان هذه الشركات تسيطر على زهاء ٥٠ في المائة من الصناعات البتروكيميائية في جنوب افريقيا ، و ٧٠ في المائة من انتاج الحاسبات الالكترونية ، و ٣٠ في المائة من صناعة السيارات .

ويواصل العنصريون في جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية استغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا على نطاق واسع محققين بذلك ارباحاً طائلة . ولا شك في وجود مصلحة مشتركة بين بريتوريا والدوائر الخارجية الاخرى في قمع حركة التحرر الوطني وفي النهب الاستعماري للشعوب في ذلك الجزء من العالم وفي تدعيم مراكزها الامبريالية المشتركة .

هذه المصلحة المشتركة هي الاساس الذي تقوم عليه سياسة " الارتباط البناء " ازاء جنوب افريقيا وهي تعني من الناحية العملية سانددة النظام العدواني . وهي ايضا مكمن التوافق بين مخططات العنصريين في جنوب افريقيا والخطط الاستراتيجية للقوى الامبريالية في الجنوب الافريقي . وهكذا فان مؤامرات العنصريين وحماتهم التي تستهدف في واقع الامر اعاققة واجهاض خطة الامم المتحدة لناميبيا الواردة في القرارات التي أسلفت ذكرها ليست من قبيل المفاجأة . وهذا يوضح السبب في استخدام الشروط المصطنعة الدخيلة تماما على مسألة ناميبيا ، مثل ربطها بوجود القوات الكوبية في انغولا ، من اجل منع تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وهذا النهج لا يمكن ان يوصف الا على انه تدخل سافر في الشؤون الداخلية لانغولا المستقلة وغطاء للاحتلال المستمر لناميبيا . وليس من قبيل الصدفة ان المجتمع الدولي قد رفض بطريقة قاطعة هذه التكتيكات التمويهية الواضحة .

وآخر مناورة لجأ اليها العنصريون في جنوب افريقيا هي انشاء ادارة عميلة في اقليم
 ناميبيا المحتل بطريقة غير شرعية مما اسفر عن موجة عارمة من السخط والاحتجاج . ولقد
 انضمنا الى الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الادانة القاطعة لهذه المحاولة
 الجديدة من جانب الدولة الاستعمارية لمنع التسمية العادلة للمسألة الناميبية وادامة حكمها
 في ناميبيا . وبصدد تلك المحاولة اصدرت وكالة الانباء البلغارية في ١٥ ايار/مايو ١٩٨٥
 اعلانا جاء فيه ضمن جملة امور :

" ان جمهورية بلغاريا الشعبية التي ما فتئت تقدم دعمها الصادق لنضال
 شعب ناميبيا من اجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال
 الوطني ، والتي تعترف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها
 الممثل الشرعي الوحيد ، تؤكد ان قرارات الامم المتحدة ولا سيما قرار مجلس الأمن
 ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الاساس الوحيد المقبول الذي يمكن بمقتضاه ان يتحقق
 استقلال ناميبيا في اسرع وقت ودون اي شروط مسبقة . "

وفي هذا الخصوص اود ان اؤكد مرة اخرى ان اي قرار تتخذه جنوب افريقيا في هذا
 الخصوص يعتبر خاويا تماما من اي قوة قانونية . والاجهزة التي انشأتها جنوب افريقيا ،
 أيا كانت اسمائها الطنانة لا يمكن النظر اليها الا على انها ادوات لسياسة الاحتلال
 والسيطرة الوطنية . ولهذا السبب استهجنها المجتمع الدولي ورفضها .

وتتجلى المصالح الأنانية والمخططات الاستراتيجية في محاولات قوى معروفة لابقاء الأمم المتحدة خارج تسوية المشكلة الناميبية . فقد حاولت من خلال أعمال فردية فرض حل استعماري جديد على شعوب المنطقة يضمن المزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية لدول امبريالية معينة . ومن الواضح كل الوضوح مع ذلك أن مفتاح الحل العادل والدائم للمشكلة ليس في يد الوسطاء والمبعوثين ، بل يكمن في الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء للمنظمة العالمية في الاضطلاع بالمهممة ذات المسؤولية المناطة بها بموجب عدد كبير من القرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة منذ ١٩٦٦ .

ان سياسة جنوب افريقيا في ناميبيا تشكل تحديا سافرا للمجتمع الدولي . فهذه السياسة محفوفة بخطر أن تتخض عن أزمة كبيرة وصراع عسكري واسع قد يتعدى حدود ذلك الجزء من العالم . ومن الواضح تماما للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن جنوب افريقيا ستواصل ، كما فعلت في الماضي ، تجاهل الارادة الصريحة للمجتمع الدولي بكل صلف . ومن ثم يؤيد بلدى ما خلس اليه مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعه في نيودلهي ، كما يؤيد قرارات مجلس ناميبيا ، ويطلب الى مجلس الأمن أن يفرض الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية ضمان التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرارات الداعية الى منح ناميبيا استقلالها الحقيقي .

ان الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان التاريخي القاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتشكيل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ليست فقط مناسبات جديدة بالتحليل المتعمق لما تحقق من انجازات في تعزيز السلم العالمي وتصفية الاستعمار ، وانما أيضا مناسبات توفر الزخم لتعبئة جهود المجتمع الدولي الرامية الى القضاء النهائي على آخر بقايا نظام التسلط

الوطني المخزي . وبمناسبة الذكرى السنوية لمنظمة الشعب الناميبي الباسلة ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم أحرّ التهاني الودية لزعيم سوابو السيد سام نجوما وأؤكد له من جديد التزام الشعب البلغاري الصادق الذي مرّ هو الآخر بقرون من النير الأجنبي بقضيته .

ان تأييد جمهورية بلغاريا الشعبية المطلق لقضية الشعوب المقاتلة من أجل التحرير الاجتماعي والوطني أكدّه بفصاحة صاحب السعادة تيودور جيفكوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها لبلادى رئيس الدولة في جمهورية الكونغو . فقد أكد ، من بين ما أكد عليه ، أن بلغاريا الاشتراكية وقفت على الدوام الى جانب النضال المشروع والعاقل لشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا في كفاحهما ضد التمييز العنصرى والفصل العنصرى والى جانب دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي المقاتلة دفاعا عن استقلالها .

وستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية التمسك بهذا الموقف المبدئي في المستقبل

أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بلغاريا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي سعادة السيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، الذى وجه المجلس اليه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلى المؤقت في جلسته الخامسة والثمانين بعد الألفين والخمسمائة . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم ، سيدي ، بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن . ان الطريقة التي وجهتم بها هذه المداولات والصدافة القائمة بين الأمة

العربية وبلدكم ، ووجود أشخاص عديدين يرجع أصلهم الى العالم العربي ، أمور تدفعني الى أن أعرب عن مشاعر الصداقة والتهنئة بطريقة مخلص وأصيلة للغاية . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الرئيس السابق لمجلس الأمن . فأثناء فترة رئاسته أتاحت لنا عدة مناسبات للتعاون الطيب ، ونود أن نعرب عن امتناننا للحكمة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن .

بادئ ذي بدء أود أن أقرأ البيان التالي من الأمين العام لجامعة الدول العربية ، السيد الشاذلي القليبي :

" بمناسبة عقد مجلس الأمن جلسات متعلقة بالحالة في ناميبيا تحيي جامعة الدول العربية الشعب النامبي ، وتؤكد تضامن الأمة العربية مع نضال شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، من أجل الحرية والكرامة والاستقلال .

" وتنتهز جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتؤكد ، باسم الدول العربية ، اصرارها على التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بغية ضمان تمتع الشعب النامبي بحقوقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية .

" وتدين جامعة الدول العربية جميع المحاولات والمناورات الرامية الى الوقوف ضد ارادة المجتمع الدولي والانتقاص من مصداقية قرارات الأمم المتحدة من خلال فرض ما يسمى تسوية داخلية في ناميبيا بهدف تعزيز الأطماع العنصرية التوسعية - الاستيطانية لنظام بريتوريا .

" وفي الوقت نفسه تدين جامعة الدول العربية جميع المحاولات الرامية الى ايقام عناصر دخيلة مثل تواجد القوات الكوبية في أنغولا في مسألة تحقيق استقلال ناميبيا ، وهي قضية واضحة من قضايا تصفية الاستعمار تتولاها الأمم المتحدة ويجب ألا تكون جزءاً من لعبة الاعتبارات بين الدولتين العظميين .

" وقد كرر مجلس جامعة الدول العربية في دورته الأخيرة المعقودة في تونس في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ دعم الدول العربية الكامل لنضال الشعب الناميبي من أجل الاستقلال وتضامن الأمة العربية مع الكفاح المتصاعد الذي تخوضه الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ضد السياسات العنصرية للفصل العنصرى " .

أود أن أبدي بعض الملاحظات لأنني أعتقد ان المجلس استمع في الأيام القليلة الماضية الى مدى ما وصل اليه ازدياد جنوب افريقيا للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة لقرارات مجلس الأمن . لقد رأينا كيف تخادع جنوب افريقيا وتقوم بمحاولات عديدة للالتفاف حول ارادة المجتمع الدولي وانكار حقوق الشعب الناميبي . ان هذا نمط لا يمكن وقفه لسوء الطالع ، الا عن طريق فرض عقوبات موثوقة كما ورد في الفصل السابع من الميثاق .

ان جامعة الدول العربية والشعب العربي بوجه عام لهما الحق في المطالبة بالاشتراك في المداولات الخاصة بناميبيا لأنه ، بشكل أو بآخر ، فان ما يحدث في جنوب افريقيا فيما يتعلق بحقوق الشعب الناميبي وتقرير العصور ، لا يشابه مجرد مشابهة ما يحدث في الشرق الأوسط من جانب اسرائيل وانكارها حق الشعب الفلسطيني في تقرير العصور ، ورفضها سحب قوات الاحتلال من الأراضي العربية المختلفة المحتلة ، بل يطابقه بطرق كثيرة . ان الأسلوب واحد ، والصيغة التي يستخدمها مثلا بريتوريا واسرائيل متطابقة تقريبا . كما أن الأعذار والحجج التي تقدم تماثلة . لذلك فعندما نستمع هنا الى بيانات الدول المختلفة يبدو وكما لو أن قاعة المجلس تردد أصداء ما قيل في مناسبات عديدة في المناقشات الخاصة بالشرق الأوسط .

ولا غرو أن يكون لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ترتيبات عملية تعاونية وثيقة مع حكومة اسرائيل في تصرفات عديدة تتسم بالتحدي ، كما لو أن هذين النظامين العنصريين الاستعماريين يحاول كل منهما دعم الآخر في تحدي عملية انهاء الاستعمار التي أنجزها العالم الثالث ولكنها توقفت لسوء الحظ في جنوب افريقيا وناميبيا ، وبصفة خاصة أيضا فيما يتعلق بقضية فلسطين .

لهذا السبب فان اشتراكنا في هذه المناقشة اليوم ، ليس فقط مجرد تضامن مع الشعب الناميبي وقيادة سوابو ، اللذين نحبي نضالهما ، كما اننا لا ندين فحسب الممارسات العنصرية ، بل نعتقد انه ينبغي على الأمم المتحدة أن تعزز التزامها وأن تحاول أن تحقق قراراتها وتثبت انها تعني ما تقول ، وذلك عن طريق فرض الجزاءات .

لقد حان الوقت ألا يسمح المجتمع الدولي لهذين النظامين العنصريين بتحدى ارادته والعمل على إعادة عقارب الساعة الى الوراء .

اننا في جامعة الدول العربية نفهم بعمق ما يتحملة الشعب الناميبي لأننا نخوض تجربة مماثلة لأعمال القهر وانتهاك حقوق الانسان والحرمان من الحقوق الشرعية والطرده والارهاب التي تمارس تحت ذريعة " القانون والنظام " . ان محاولات فرض تسوية داخلية مزعومة في ناميبيا تماثل محاولات اسرائيل فرض روابط القرى في الضفة الغربية وغزة ، أو يماثل ما تفعله جماعة لحد المزعومة في جنوب لبنان . هذه كلها محاولات لانكار شرعية الالتزام الدولي والقرارات المختلفة للأمم المتحدة . ومن أجل وقف هذا النمط من السلوك يجب على مجلس الأمن ألا يكتفي باتخاذ قرارات بشأن مسألة ناميبيا أو قضية الشرق الأوسط . اننا نرحب بهذه القرارات ولكن من الواجب أن يكفل تنفيذها . ان العلاقات العضوية في ميدان الأسلحة النووية وفي ميدان البحث وفي ميدان التواصل الجغرافي السياسي بين جنوب افريقيا واسرائيل لا تبرر زيادة التنسيق والتعاون الوثيقين بين البلدان العربية والافريقية فقط بل توجب أيضا على الأمم المتحدة أن تبحث نمط السلوك الذي يتبعه هذان النظامان العنصريان الاستعماريان الباقيان . لذلك نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعبّر مرة أخرى عن تقديرنا لشعب ناميبيا وتضامننا معه في نضاله من أجل تقرير المصير والتزامه بأن يردّ الى الأمم المتحدة مصداقيتها وفعاليتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد مقصود على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

لم يعد هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة نظر البند المدرج في جدول أعماله ، بعد ظهر اليوم ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠